

Distr.: General
20 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

التقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

موجز

يتناول هذا التقرير ما أحرز عام ٢٠١١ من تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، نزولاً عند طلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٣/٢٠١١. وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يرحب بهذا التقرير ويوافق عليه.

أولا - مقدمة

١ - لقد تأكد من جديد ما للولاية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهيئة) ولخطتها الاستراتيجية من أهمية، كما تأكدت الحاجة إليهما، في ضوء الأحداث التي شهدتها عام ٢٠١١، ووتيرة التطورات السياسية والاقتصادية، والمكانة المركزية التي تتبوأها مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سواء لفهم تلك التطورات أو للخوض في غمارها. فقد أظهرت هذه التطورات الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وضرورة توحيد الجهود المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي وعلى المستوى الحكومي الدولي، مع تقديم الدعم على أرض الواقع للجهود الإنمائية الوطنية، مما يبرز القيمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

180512 160512 12-30560 (A)



المضافة للطابع المعياري والعملي للهيئة. وقد مكن هذا الدور الأمم المتحدة من الإسهام أكثر من أي وقت مضى في إحلال قضايا المرأة مكانة أكثر بروزاً.

٢ - وتشدد الخطة الاستراتيجية على أهمية تحقيق نتائج بموارد متواضعة. ومن الأمور الأساسية إقامة الشراكات واستخدام النفوذ وممارسة التأثير. ففي عام ٢٠١١، أصبحت الهيئة شريكا أقوى، حيث ساعدت الأطراف الأخرى، سواء ضمن منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وحفزتها على العمل. وتوسعت علاقات التعاون وتعمقت مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف، وانطلقت مبادرات جديدة مع الدول الأعضاء. واستمرت جهود التواصل مع الرجال والفتيان باعتبارهم شركاء في تحقيق المساواة بين الجنسين. أما ضمن الأمم المتحدة، فقد ركزت الهيئة، سواء على أرض الواقع أو في المقر، على "توحيد الأداء"، داعية منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بصورة جماعية بتحديد سبل المضي قدماً في تعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم الجهود التي تبذلها. واكتسب عمل الهيئة مزيداً من الزخم بفضل دعم الأمين العام الذي لا يفتقر.

٣ - ووضعت الهيئة في عامها الأول أسس منظمة قوية. فقد وُضع النظام المالي والقواعد المالية وأربع ميزانيات والخطة الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي، وأقرتها الهيئات الحكومية الدولية. واكتمل ملاك الموظفين في المقر، بما في ذلك إنشاء فريق جديد للإدارة العليا. وتم الوقوف على التحديات المطروحة، ولا سيما في مجالي العمليات والإدارة، وبدأ اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة والقيمة المحققة للجهات المعنية. وعُززت قدرات المكاتب الميدانية في ٣٣ بلداً ومنطقة في ضوء تقييم القدرات الميدانية^(١). وأعدت خطط قائمة على النتائج وما يتصل بها من ميزانيات للمكاتب القطرية التابعة للهيئة، على نحو يدخل تحسينات كبيرة على الأسس اللازمة لتحقيق النتائج ويراعي تركيز الخطة الاستراتيجية على المستوى القطري.

٤ - وبالموازاة مع التطور والتغيير السريعين على الصعيد الداخلي، حققت الهيئة نتائج على المستويات الحكومي الدولي والعالمي والإقليمي والقطري، وتفاعلت مع التطورات، من قبيل الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، بما يلزم من المرونة والتركيز أيضاً.

(١) الأردن، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وباكستان، والبرازيل، وبربادوس، وبنما، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وجمهورية ترانسيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسلوفاكيا، والسنغال، وجنوب السودان، وغواتيمالا، وفيجي، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكولومبيا، وكينيا، وليبيريا، ومالي، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وموزامبيق، ونيبال، وهاييتي، والهند، والأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ - وبرزت في عام ٢٠١١ التحديات التي تواجه الهيئة بسبب ولايتها الفريدة من نوعها، كما برزت المتطلبات التي لا غنى عنها لجعل الصلة بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية صلة حقيقية ومتطورة، الأمر الذي يعبر عن مسألة مركزية بكل تأكيد بالنسبة للاستعراض الذي سيُجرى عام ٢٠١٢ في إطار الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات. وقد أثبتت مبادرة "توحيد الأداء" أن توحيد الجوانب المعيارية والتنفيذية لولاية الهيئة، سواء فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية أو بالمسائل الشاملة ككل، يمثل نهجاً يقوم عليه العمل المستقبلي لمنظمة الأمم المتحدة. وهذا سيتطلب المزيد من القدرات على كافة مستويات المنظمة، وإعادة تنظيم الهياكل لتحسين الربط بين مختلف المستويات، وتوفير المزيد من الموارد، واتباع نهج يتسم بالمرونة والتكامل والتحفيز على العمل.

٦ - ولقد شهد عام ٢٠١١ تحولات سياسية واقتصادية وبيئية. فإلى جانب التحديات المعهودة المتمثلة في التقلبات الاقتصادية والتراعات، خرج الناس، نساءً ورجالاً، إلى الشوارع في جميع المناطق مطالبين بالمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي جميع الحالات، كان للمرأة دور محوري كناشطة وقائدة وصانعة للسلام.

٧ - وتجلّى الاعتراف بالدور القيادي للمرأة في منح ثلاث قيادات نسائية جائزة نوبل للسلام، وفي انتخاب عدد كبير من النساء رئيسات جديديات لدول وحكومات. وقد برز بوضوح دور المرأة في تحقيق الانتقال السياسي الفعلي، كما برزت المكانة المحورية لمشاركتها السياسية في إرساء السلام والاستقرار.

٨ - وبلغت أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠١١ أعلى مستوى لها في ظرف ثلاث سنوات، وجاء في تقديرات البنك الدولي أن الفقر المدقع زاد زيادة صافية بنحو ٤٤ مليون شخص، مما جعل دور ربات الأسر وحاضنات الأطفال والمزارعات ومنتجات الغذاء يحتل الصدارة. وارتفعت نسبة البطالة على الصعيد العالمي إلى مستويات قياسية، حيث إن ٨٤ مليون امرأة أمسين بدون عمل. وإذا كان كثير من النساء قد نهضن لحماية دخل أسرهن، فقد لجأن في ذلك في أحيان كثيرة إلى أعمال منخفضة الأجر وغير مضمونة، الأمر الذي يثبت مدى قدرة المرأة على المساهمة، وضرورة إدراج تمكينها الاقتصادي في السياسة العامة. وقد أثبت تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ما للمساواة بين الجنسين من إسهام في النمو الاقتصادي، ولكنه يذكرنا أيضاً بأن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٩ - وكان في الكوارث الطبيعية التي ضربت مختلف أرجاء العالم تذكير بالأثر الذي يخلفه تغير المناخ على المرأة، وبالحاجة إلى فهم دور المرأة واستثماره في التنمية المستدامة.

١٠ - وأُنجز في عام ٢٠١١ عدد من العمليات المعيارية الحكومية الدولية ذات الأهمية التي تعلي من شأن المساواة بين الجنسين. وكان للهيئة في تلك العمليات دور حيوي من خلال أعمال التعبئة والأنشطة الموازية. ومن هذه الأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (إسطنبول، تركيا، من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ (ديربان، جنوب أفريقيا، من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢). وأكد المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (بوسان، جمهورية كوريا، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) من جديد المكانة المحورية للمساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي.

ثانياً - لمحة عامة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة

١١ - بحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت الهيئة قد أنشأت هياكل الإدارة والميزانية والتخطيط الأساسية اللازمة لتنفيذ ولايتها، فأقامت هيكلها على ثلاثة أركان، هي ركن الشراكات والتنسيق والعمل الحكومي الدولي، وركن البرامج والسياسات، وركن التنظيم والإدارة. ووضعت هياكل الملاك الوظيفي، وتمت المواءمة بين الموظفين الحاليين وهذه الهياكل حيثما كان ذلك ممكناً. وعُين أعضاء الإدارة العليا. وضمت هذه الهياكل الجديدة الموظفين الذين كانوا في الكيانات الأربعة السابقة، فألغت بذلك الحواجز، وساهمت في بلورة هوية مؤسسية مشتركة. وبعد إجراء تقييم القدرات الميدانية، حُصر الحد الأدنى من القدرات المطلوبة على المستوى القطري، مما أتاح أساساً يُستند إليه في تعزيز الوجود القطري على مراحل، انسجماً مع الخطة الاستراتيجية. وسيُعاد تشكيل الهياكل الإقليمية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وبذلك سيكتمل وضع التصميم الهيكلي للهيئة.

١٢ - وظلت الهيئة تسترشد بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولم تتوقف عن دعم تنفيذ الاتفاقية. ومن مظاهر ذلك الدعم المقدم إلى الدول الأطراف من أجل إعداد التقارير، والتحاوور مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ومتابعة الملاحظات الختامية. فقد قامت الهيئة، على سبيل المثال، بتقديم المساعدة إلى أفغانستان وباكستان لإعداد التقارير وتقديمها، والتدريب إلى وفدي عمان وزمبابوي لدى اللجنة، والتخطيط لتنفيذ الملاحظات الختامية في بابوا غينيا الجديدة. وساعدت الهيئة أيضاً في إدراج الملاحظات الختامية للجنة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر لغينيا - بيساو، وفي الخطة الإنمائية الوطنية لجنوب أفريقيا.

١٣ - وتقوم ولاية الهيئة ونموذج عملها على علاقات الشراكة، وقد تعززت هذه العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ومجتمع الأعمال والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. ودعمت الهيئة مشاركة المجتمع المدني في دورة لجنة وضع المرأة، مما أدى إلى زيادة التواصل والمشاركة وإلى تمكين المنظمات غير الحكومية من الإسهام أكثر في المناقشات الموضوعية، حيث حضر ٦٦٥ ١ ممثلاً عن ٣٥٢ منظمة من المنظمات غير الحكومية المشاركة. واستُشير المجتمع المدني من أجل إنشاء فريق استشاري عالمي. ووقعت مذكرة تفاهم مع جامعة داكسنغ في جمهورية كوريا لدعم برنامج القيادات النسائية الشابة في أفريقيا بتقديم المنح الدراسية.

١٤ - ورُبطت علاقات شراكة في القطاع الخاص مع عدد من الشركات والمجموعات، منها آفون، وكوكا كولا، وجونسون وجونسون، وتاغ هاور، ومنظمة زونتا الدولية. فقد بدأت الهيئة على سبيل المثال العمل مع مايكروسوفت للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وتحسين البيانات، وأنشطة التوعية والدعوة.

١٥ - وكان للاتصالات مكانة أساسية في عمل الهيئة باعتبار دورها الريادي على الصعيد العالمي في التعريف بالقضايا الجنسانية. وظلت الهيئة على صلة بوسائل الإعلام على الصعيد العالمي، وتزايد حضورها المؤسسي على الإنترنت حتى ازداد بثلاث مرات في عام ٢٠١١، واتسعت أعداد متابعيها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. ودُفعت الأنشطة التواصلية إلى أقصى مداها بانتهاج سبل شتى. فالبيان الذي أصدرته المديرية التنفيذية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة وخطة السياسة العامة التي تتألف من ١٦ خطوة، على سبيل المثال، تناولهما ما يزيد على ٢٢ ٠٠٠ مقال، وبلغ عدد المتلقين الذين وصل إليهم الخطاب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ٤٠ مليون شخص. وفي مصر بُثت المواد التلفزيونية والإذاعية الرامية إلى تثقيف الناخبين على نطاق واسع عبر القنوات الوطنية. وفي منطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا أُعطي دور للفنانين والشباب في حملات إنهاء العنف ضد المرأة.

١٦ - وجاء تقرير الهيئة الرئيسي، تقدم المرأة في العالم، ٢٠١١-٢٠١٢: البحث عن العدالة، مركزاً على وصول المرأة إلى العدالة، وحظي بتغطية إعلامية واسعة في جميع المناطق، ونتج عن ذلك تنظيم مناسبات للتعبئة في جميع أنحاء العالم، وأثار نقاشاً تناول مسائل من قبيل حقوق المرأة في الدستورين الجديدين في مصر وكينيا، والخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف الجنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحقوق النساء من السكان الأصليين في إكوادور.

١٧ - وعزز التعاون بين بلدان الجنوب. فالعمل المدعوم من الهيئة مع الشرطة الرواندية، على سبيل المثال، استمر تأثيره على قوات الشرطة في أفريقيا بأسرها. والجهود التي بُذلت لإنشاء أسواق آمنة للنساء في ليبيريا كان لها تأثير في الجهود المبذولة في بابوا غينيا الجديدة، حيث استفاد ما يزيد عن ١٠.٠٠٠ امرأة من إصلاحات في عام ٢٠١١. وقدمت الهيئة الدعم لتبادل الزيارات، مثل تلك التي تمت بين بوروندي ورواندا في مراكز متكاملة الخدمات لفائدة الناجين من العنف، وبين السلفادور ونيكاراغوا في أثناء عملية صياغة القوانين الجديدة لمناهضة العنف. ويسرت الهيئة أيضاً قيام خبراء مغاربة بتدريب نظراء لهم من موريتانيا لإعداد أول دراسة استقصائية لهم عن مدى انتشار العنف الجنساني.

١٨ - وأصبحت التحديات بجميع أنواعها واضحة للعيان في عام ٢٠١١، بما في ذلك ضرورة العمل مع الشركاء لإيجاد أفضل الأساليب لمعالجة الأسباب الشاملة للإقصاء الاقتصادي. وفتحت التحولات فرصاً أمام النساء، إلا أنها ظلت مخيبة للآمال في أحيان كثيرة، بسبب استبعاد صوت المرأة. وظل الإقصاء المنهجي للنساء من مفاوضات السلام مستمرا لا يتزحزح.

١٩ - وعلى مستوى الإدارة، لا تزال أوجه التباين في القدرات على نطاق المنظمة تشكل تحدياً كبيراً، إلى جانب القضايا الموروثة المتعلقة بأنواع العقود، ولا سيما الاعتماد المفرط على العقود القصيرة الأجل في وظائف تتطلب التفرغ. ولا تزال المركزية المفرطة في عملية صنع القرار تتسبب في حدوث تأخيرات وترتيب تكاليف على المعاملات، إلى جانب عدم كفاية الاتصالات. فهذه هي الأمور ذات الأولوية في عملية الهيكلة الإقليمية لعام ٢٠١٢ وللجهود الرامية إلى تحقيق الفعالية المؤسسية على نطاق أوسع.

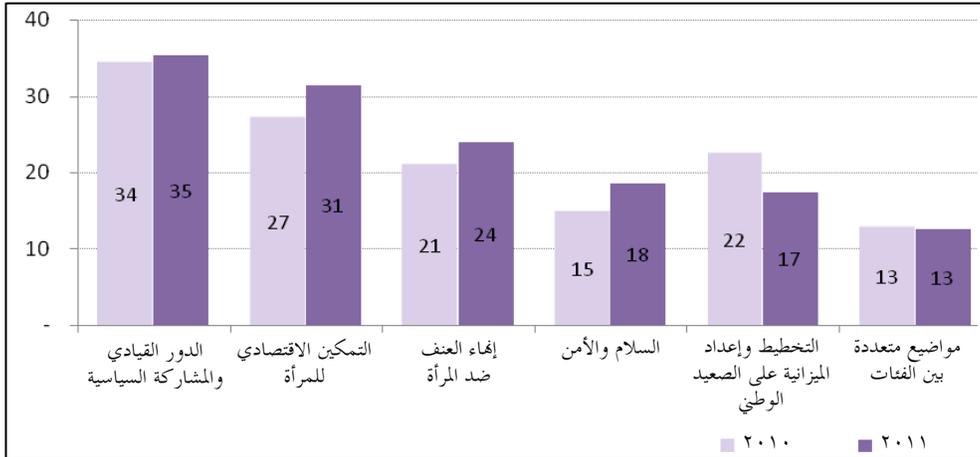
ثالثاً - النتائج

٢٠ - يكشف توزيع نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حسب الموضوع لعام ٢٠١١ عن زيادة بنسبة ١٦ في المائة في التمويل البرنامجي المخصص لتمكين المرأة اقتصادياً مقارنة مع عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الأول). وقد حصلت أفريقيا على أكبر نصيب من الموارد زاد بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وكانت معدلات الإنفاق في الدول العربية أدنى من التوقعات نظراً للتطورات التي استجرت في بعض البلدان والتي أعاققت تنفيذ الخطط (انظر الشكل الثاني).

الشكل الأول

النفقات البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حسب الموضوع، ٢٠١٠-٢٠١١

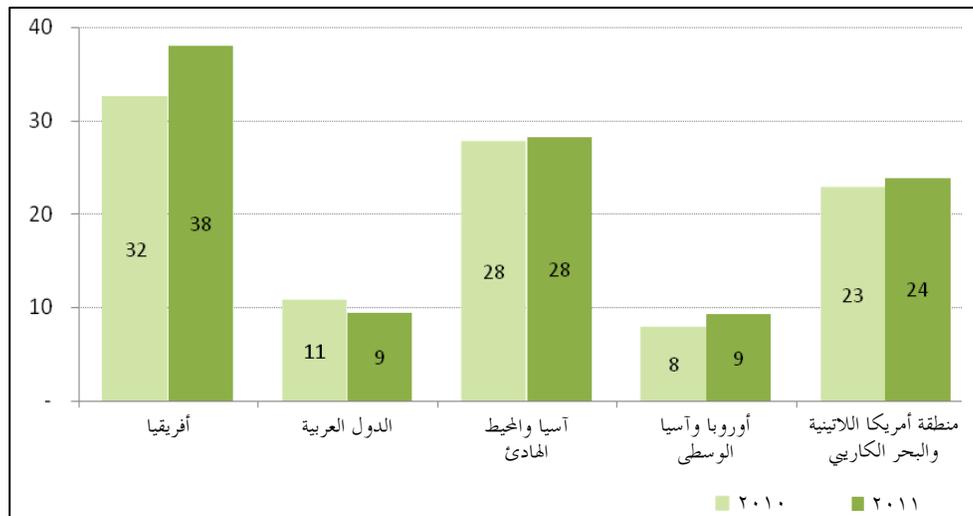
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الشكل الثاني

النفقات البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حسب المناطق، ٢٠١٠-٢٠١١^(أ)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(أ) تشمل جميع النفقات البرنامجية، بما في ذلك تكاليف دعم البرامج، لكنها لا تشمل النفقات المتكبدة في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

٢١ - وتبين الأشكال من الثالث إلى السابع الواردة أدناه مسار التقدم نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وهذه الأرقام تراكمية، بما في ذلك خط الأساس. وترسم هذه الأرقام صورة تعكس فوارق شاسعة حيث أُحرز تقدم نحو تحقيق بعض الأهداف قبل المواعيد المحددة بكثير بينما سجل تأخر ملحوظ على مستوى تحقيق أهداف أخرى. ولعل هذا التباين الكبير يوحي بضرورة مراجعة الأهداف عند تحديث الخطة الاستراتيجية.

الدور القيادي للمرأة ومشاركتها

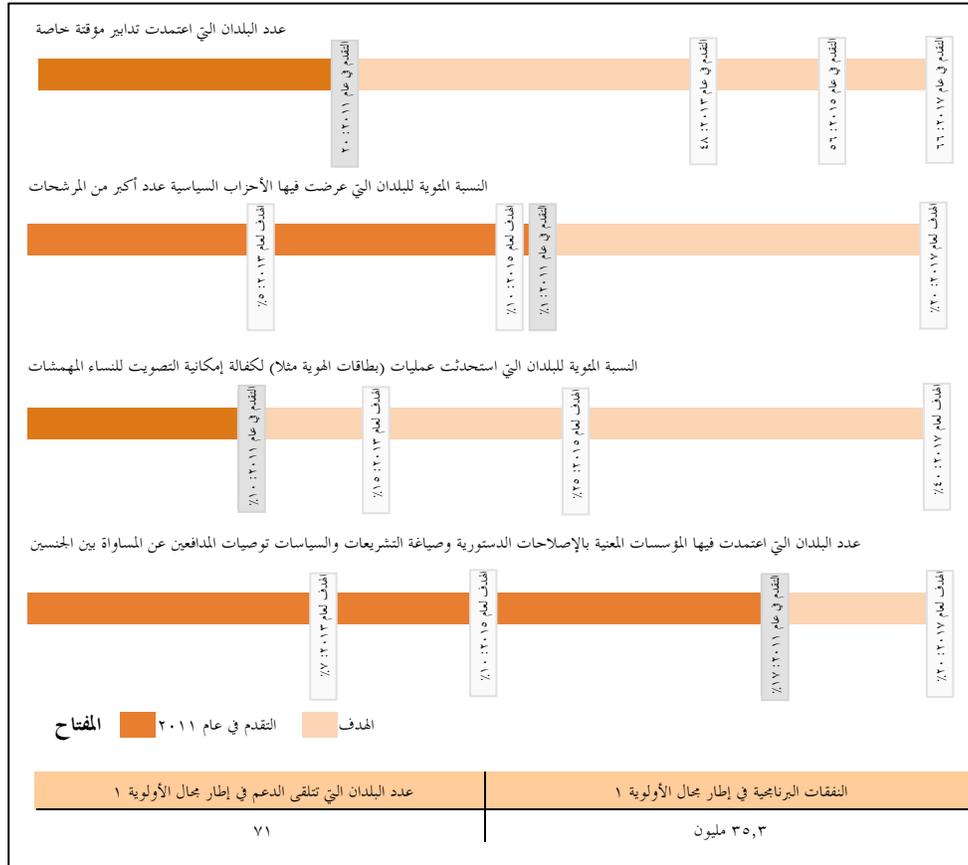
٢٢ - خلال هذا العام، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات وطنية وعالمية للترويج لإفساح المجال أمام مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وغيرها (انظر الشكل الثالث).

٢٣ - وأيدت الهيئة إجراء إصلاحات انتخابية في ١٤ بلدا^(٢). وعلى سبيل المثال، ساندت الهيئة الدعوة إلى اعتماد قانون انتخابات وقانون للأحزاب السياسية يراعيان الاعتبارات الجنسانية.

(٢) بابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وجنوب السودان، وفانواتو، وكولومبيا، وكينيا، والمغرب، والمكسيك، وهايتي.

الشكل الثالث

الدور القيادي والمشاركة السياسية: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف



٢٤ - وفي عام ٢٠١١، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الزيادة التي حققتها خمسة بلدان على مستوى عدد النساء المنتخبات لشغل مناصب على الصعيدين المحلي والوطني^(٣). وعلى سبيل المثال في المغرب، ارتفعت نسبة النساء المنتخبات في البرلمان الوطني من ١٠ في المائة إلى ١٧ في المائة بعد مساندة الهيئة لأنشطة الدعوة التي قامت بها الحركة من أجل العدالة خلال عملية الإصلاح الدستوري. وفي المكسيك، ارتفع عدد النساء من بين المسؤولين المنتخبين على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات بفضل الدعم الذي قدمه الصندوق للمساواة بين الجنسين، مما أسهم في ارتفاع نسبة النساء اللاتي يرأسن البلديات (من ٥ في المائة إلى ١٢ في المائة) واللاتي يشغلن مقاعد في مجالس الولايات (من ١٢,٥ في المائة إلى ٣٧,٥ في المائة) في ميتشواكان.

(٣) الرأس الأخضر، وكوت ديفوار، والمغرب، والمكسيك، ونيكاراغوا.

٢٥ - وساندت الهيئة مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار في ١٤ بلداً^(٤) باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة في الدساتير أو الأطر القانونية السارية. ففي كولومبيا مثلاً، نجحت الهيئة في دعم الموافقة على تخصيص حصة ٣٠ في المائة من المقاعد للمرأة في قانون الإصلاح السياسي، عقب التعاون مع الآلية الوطنية للمرأة من أجل بلورة سياسة وطنية مراعية للحقوق الجنسانية ولحقوق المرأة. ووفرت الهيئة الدعم لدعاة المساواة بين الجنسين التونسيين لإتاحة فرص جديدة تمكن المرأة من الاضطلاع بأدوار قيادية عبر إصلاح القوانين، مما أدى إلى سن أكثر القوانين تقدماً في المنطقة العربية في مجال التكافؤ بين الجنسين إذ يشترط أن يكون عدد الذكور والإناث في قوائم المرشحين للأحزاب السياسية متكافئاً. ورغم الزيادة الكبيرة في عدد النساء في الجمعية التأسيسية، فإن هذا العدد كان أقل بكثير من مستوى التكافؤ، مما يدل على وجود تحديات تحول دون ترجمة هذه التدابير إلى نتائج، ويشير إلى مجال يتعين فيه على الهيئة اتباع نهج استراتيجي أكثر شمولية.

٢٦ - وأشركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة النساء في التصويت. وفي باكستان، استعانت الهيئة بشركائها الوطنيين والدوليين لإنشاء عمليات تسمح للنساء المهمّشات بالتصويت، وأقامت صلات مع الهيئة الوطنية للبيانات والتسجيل لتمكين الوصول بشكل أفضل إلى السجلات المحوسبة، ومع المؤسسة الدولية للمنظم الانتخابية لدعم حملات التوعية التي تستهدف النساء والشباب. وفي مصر، دعمت الهيئة المشاورات التي دارت بين القيادات النسائية الشعبية وجماعات المجتمع المدني في جميع المحافظات البالغ عددها ٢٧ محافظة، مما أدى إلى صياغة ميثاق المرأة المصرية في حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أيدته ٥٠٠ منظمة غير حكومية ووقعه أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. كما ساهمت هذه المشاورات في تأسيس الاتحاد النسائي المصري الذي يضم ٥٠٠ منظمة غير حكومية. وقد ساهم ذلك، إلى جانب جهود الدعوة وتوعية الناخبين التي بذلتها الهيئة، في زيادة نسبة النساء اللاتي صوتن في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١ من ٤٠ في المائة إلى أكثر من ٤٦ في المائة.

٢٧ - وقامت الهيئة أيضاً بتعزيز قدرات المدافعين عن المساواة بين الجنسين. وفي ألبانيا، عززت الهيئة مساءلة السلطات البلدية من خلال إقامة شراكات مع المجموعات المحلية لإعداد سجلات مجتمعية لقياس الإنجاز فيما يتعلق باحتياجات المرأة وأولوياتها. وقد أثر ذلك على الحملات السياسية، وفي نهاية المطاف تم اعتماد اتفاقين رسميين بشأن المساواة بين الجنسين مع رؤساء البلديات المنتخبين حديثاً. وفي إكوادور، قدّم برنامج مشترك بين هيئة الأمم المتحدة

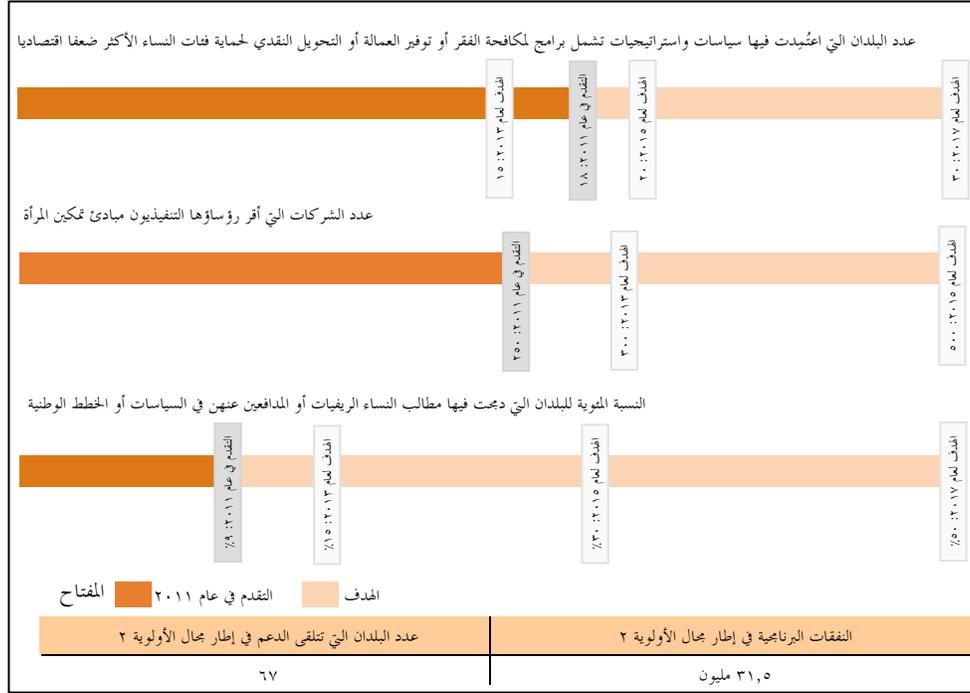
(٤) بابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسنغال، وفانواتو، وكولومبيا، وكينيا، والمغرب، والمكسيك، وهايتي.

للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى نساء الشعوب الأصلية من أجل إنشاء أول شبكة إعلامية للشعوب الأصلية في المنطقة. وفي جمهورية مولدوفا، أسهم ما وفرته الهيئة من دعم تقني وتنمية لقدرات إدماج الشبكة النسائية لرئيسات البلديات والمستشارات المحليات في مجلس السلطات المحلية، وهو أكبر جمعية للسلطات المحلية العامة في البلد وأكثرها تمثيلاً لها، مما روج لاعتماد إطار مؤسسي مراعي للاعتبارات الجنسانية.

تعزيز إمكانية حصول المرأة على فرص التمكين الاقتصادي

٢٨ - مثل التمكين الاقتصادي مجالاً رئيسياً للنمو البرنامجي ركزت عليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١١، مما يعكس دوره المركزي في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية (انظر الشكل الرابع). وحدث تحوّل من التركيز على الأمن الاقتصادي والمشاريع الصغيرة إلى الأنشطة التي تستهدف المسائل الهيكلية، بما في ذلك حصول المرأة على الأصول الإنتاجية والخدمات وعلى فرص عمل لائق ووصولها إلى الأسواق. وسمحت أنشطة الدعوة التي قامت بها الهيئة بالحصول على موارد من المصارف والحكومات الإقليمية. ففي ليبيريا مثلاً، شاركت الهيئة بوصفها الوكالة الرائدة للبرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في لجنة استثمارات يرأسها البنك المركزي، تتلقى من خلالها مؤسسات القروض المتناهية الصغر الدعم من أجل تقديم قروض إلى ٢ ٥٣٠ امرأة ريفية. وتمكنت ١ ٨٠٠ امرأة ليبيرية من تعلم مهارات في مجال تطوير الأعمال التجارية ومن اكتساب المعارف المالية. وفي السنغال، ساعدت الهيئة الحكومة على صياغة استراتيجية لتنمية قدرات المرأة على مباشرة الأعمال الحرة، مما أدى إلى ضمان الحصول على الموارد من المصارف الإقليمية.

الشكل الرابع التمكين الاقتصادي للمرأة: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف



٢٩ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالات تشمل تيسير الوصول إلى الأسواق، والحصول على القروض والتكنولوجيات، والإرشاد في مجال الأعمال التجارية، والنقل، والمياه، والتدريب في مجال الطاقة الشمسية المتجددة. وفي كثير من الأحيان، قُدِّم الدعم عن طريق برامج مشتركة، مثل البرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين في إثيوبيا الذي تتولى قيادته هيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي قدم الدعم إلى الوكالة الاتحادية للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر. وقد شمل هذا الدعم تدريب حوالي ٤ ٠٠٠ امرأة على مهارات التسويق وإدارة الأعمال، وأكثر من ٥ ٠٠٠ امرأة على إقامة أعمال تجارية أو على توسيع مشاريعهن التجارية. وفي ألبانيا، أصبحت النساء تحصلن أيضا مباشرة على إعانات الأسر الشهرية الممولة من الدولة، التي كان يتلقاها في السابق في معظم الحالات أرباب الأسر الذكور. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت وزارة التعليم بتوسيع نطاق برنامج المطاعم المدرسية الذي تديره النساء، والذي تعد فيه نساء من أصحاب المشاريع وجبات صحية لأطفال المدارس، ليشمل ٣٥ مركزا توفر الطعام لحوالي ٨٠ ٠٠٠ طفل. وفي كوت ديفوار، أدت الأنشطة التي قامت بها الهيئة بالتعاون مع منظمة الأغذية

والزراعة إلى إدراج أولويات المرأة في برنامج الاستثمارات المفصل لتنفيذ الخطة الوطنية للاستثمارات الزراعية.

٣٠ - كما أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع جهات خارج منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ساهمت الهيئة في خطة تنفيذ استراتيجية الشؤون الجنسانية التي أعدها مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وفي إنشاء مرصد أمريكا الوسطى للشؤون الجنسانية ومباشرة الأعمال الحرة للمساعدة على توفير خدمات في مجال تنظيم المشاريع تراعي الاعتبارات الجنسانية في مختلف أنحاء المنطقة، مما أثر على أكثر من ١٣٠ وكيلا من وكلاء التمويل البالغ الصغر.

الإطار ١

صندوق المساواة بين الجنسين

يقدم صندوق المساواة بين الجنسين منحا مباشرة متعددة السنوات تصل إلى ٣ ملايين دولار إلى المنظمات النسائية والوكالات الحكومية من أجل النهوض بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. وقد قَدِّم الصندوق حتى الآن الدعم إلى ٥٥ شريكا حصلوا على منح في ٤٧ بلدا من أجل دعم التمكين الاقتصادي للمرأة (٢٤ منحة تبلغ قيمتها الإجمالية ١٧ مليون دولار في ٢١ بلدا) ومشاركتها السياسية (٣١ منحة تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٦ مليون دولار في ٢٦ بلدا).

وعلى سبيل المثال، قدم الصندوق الدعم في عام ٢٠١١ إلى نساء الداليت المهمشات في ولايتي أندرا براديش وأوتار براديش في الهند، مما أدى إلى ارتفاع بنسبة ٤٠٠ في المائة في طلبات الحصول على استحقاقات العمل التي ينص عليها قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف. وفي ليبيريا، تلقت أكثر من ٩٠٠٠ امرأة وأسرهن مساعدات بفضل إدخال تحسينات على الأسواق المدرة للدخل وإتاحة الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي ومرافق التخزين والتدريب على القراءة والكتابة والكهرباء وإتاحة أماكن مراكز الرعاية النهارية ومرافق للتدريب والرعاية الصحية.

ويعمل الصندوق في البلدان التي يكون فيها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجود ضعيف مثل سريلانكا حيث قدم المستفيدون من المنح دعما أدى إلى زيادة نسبة النساء المرشحات في القوائم الانتخابية لعشرة أحزاب سياسية من ٢ في المائة إلى ٢٠ في المائة. كما قَدِّم الصندوق منحا تبلغ قيمتها ٤,٨٥ ملايين دولار لاستراتيجيات تتراوح بين استراتيجيات

النهوض بمشاركة المرأة السياسية في مصر وليبيا واليمن واستراتيجيات تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر والأرض الفلسطينية المحتلة.

٣١ - وتم التركيز على أكثر النساء تمهيشا من الناحية الاقتصادية، بما في ذلك النساء في المناطق الريفية، وخادمات المنازل، والعاملات المهاجرات. وبعد تدخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم إدراج التمكين الاقتصادي للنساء المهمشات في الخطط الوطنية في ١٥ بلدا^(٥)، في حين تم تعزيز برامج توفير فرص العمل للفقراء وبرامج التحويلات النقدية من أجل مساعدة النساء الأكثر ضعفا اقتصاديا في ١٤ بلدا ومنطقة^(٦). وساندت الهيئة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية من أجل إدراج مسألة خادمات المنازل المهاجرات على جدول أعماله، بما في ذلك عن طريق وضع أدوات تتصل بالتشريعات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتوفير الحماية الاجتماعية لخادمات المنازل، وتأييد إطلاق شبكة للمجتمع المدني على نطاق منطقة البحر الكاريبي من أجل الدعوة إلى توفير الحماية القانونية والاجتماعية لخادمات المنازل. كما أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن "العنف ضد العاملات المهاجرات" (A/66/212) الذي أدى إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٢٨/٦٦ بشأن تعزيز التدابير التي تكفل حماية حقوق الإنسان للعاملات المهاجرات، بصرف النظر عن وضعهن كمهاجرات، وأعدت الهيئة تقرير (A/66/81) أدى إلى اتخاذ القرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٦ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية.

٣٢ - وسعت الهيئة إلى تعزيز قاعدة الأدلة المتاحة لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال تقديم الدعم لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية. وشمل هذا الدعم أنشطة على المستوى القطري مثل تقديم الدعم لإجراء استقصاءات عن استخدام الوقت في الجزائر والهند وفي سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية^(٧)، وذلك بالتعاون مع شركاء من بينهم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي بوسان، أطلقت الهيئة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشراكة المعنية بالأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لدعم القدرات

(٥) إكوادور، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، والصين، وغواتيمالا، والفلبين، وكمبوديا، ومالي، ومصر، والمغرب، وموزامبيق، ونيبال.

(٦) إثيوبيا، والأرجنتين، وألبانيا، والبرازيل، وجمهورية مولدوفا، وغرينادا، وغواتيمالا، والفلبين، والكاميرون، وكمبوديا، والمغرب، والمكسيك، ونيبال، والأرض الفلسطينية المحتلة.

(٧) باراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك.

الوطنية على جمع البيانات المتصلة بالمؤشرات الرئيسية التي حددتها اللجنة الإحصائية وللمساعدة على تطوير المعايير الدولية. كما استهدفت الهيئة الثغرات في إنتاج المعارف وإتاحتها واستخدامها للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، إذ أطلقت مشروعاً لإعداد بوابة معرفية تشكل مركزاً عالمياً لحزن المعلومات المتصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

٣٣ - كما سعت الهيئة إلى إشراك القطاع الخاص اعترافاً منها بالدور الحيوي الذي يضطلع به في هذا المجال. ووقع الرؤساء التنفيذيون لـ ١٤٥ شركة مبادرة مبادئ تمكين المرأة وهي مبادرة مشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وفي باكستان، سعت الهيئة ومنظمة العمل الدولية، في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني وغرفة التجارة والصناعة بسيالكوت، إلى توسيع نطاق تكافؤ الفرص المتاحة للحصول على عمل لائق، ليشمل أكثر من ١٠٠٠ امرأة عاملة في المنازل.

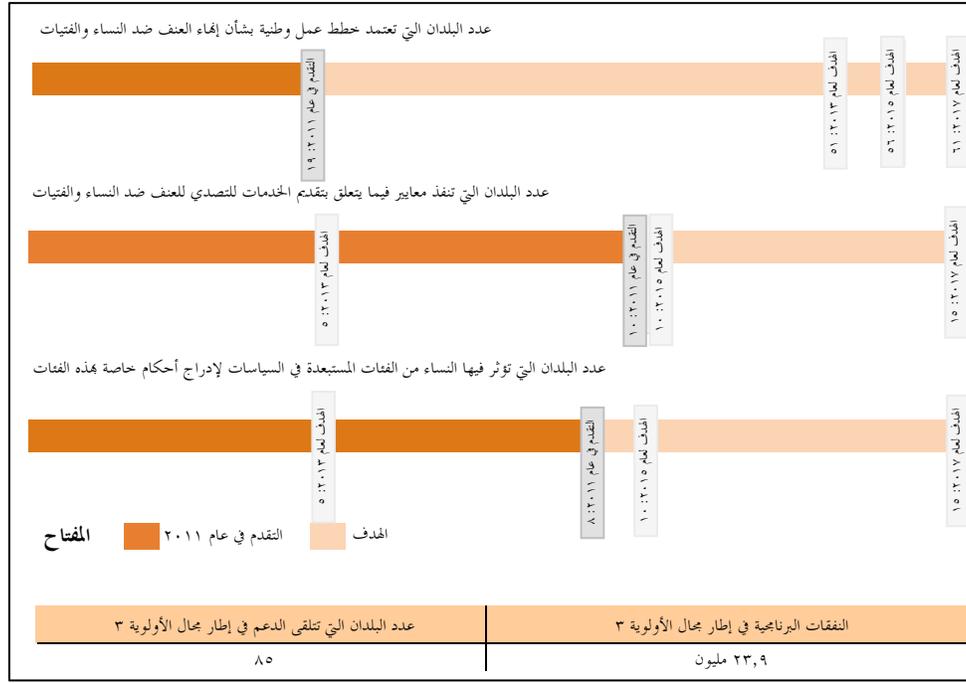
٣٤ - وفي عام ٢٠١١، أصبح من الواضح أن تحليل الاقتصاد الكلي المراعي للاعتبارات الجنسانية لا يزال يمثل جانباً مهمّشاً من الخطاب السياسي العالمي وأنه يواجه بعض المقاومة. فعلى سبيل المثال، اتضح أن وضع المرأة في وسط النقاش حول الأزمة الاقتصادية والمالية أكثر صعوبة مما كان متوقعاً. وفي الوقت نفسه، فإن طلبات الحصول على المساعدة التقنية المقدّمة من البلدان تفوق إمكانات الهيئة الحالية. وستكون الجهود المبذولة لتحسين إمكانات الهيئة من أولويات عام ٢٠١٢ وما بعده.

إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٣٥ - استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الإرادة السياسية القوية على جميع المستويات، ومن اتساع قاعدة الشركاء الملتزمين بإنهاء العنف ضد المرأة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والآليات النسائية والوزارات المختصة، والمجتمع المدني، والبرلمانيون، والقضاة، والشرطة، والمحامون، والجامعات، ووسائل الإعلام، والباحثون، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال البرامج المشتركة، بما في ذلك تلك التي يريها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

إنهاء العنف ضد المرأة: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف



٣٦ - في عام ٢٠١١، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى الإصلاحات في مجالي السياسات والشؤون القانونية، وإلى خطط العمل الوطنية الجديدة، ولتحسين معايير تقديم الخدمات في ٣٦ بلدا ومنطقة^(٨). ويستجيب الكثير من القوانين الجديدة صراحة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مما يعكس دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ربط الأطر المعيارية العالمية بالتنمية على الصعيد الوطني. واستخدمت الهيئة دورها التنظيمي لدعم الشراكات، من قبيل خطة العمل المشتركة لحكومي بور كينا فاسو ومالي للحد من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وشجعت الدعوة التي تضطلع بها الهيئة على زيادة ميزانيات تنفيذ البرامج في بلدان من قبيل إكوادور وتيمور - ليشتي والسلفادور، وقد قامت أفرقة المواطنين المراقبين التي تتلقى الدعم من الهيئة بقيادة

(٨) إثيوبيا والأرجنتين وأفغانستان وألبانيا وباراغواي وباكستان وبربادوس وبوركينا فاسو وبوروندي وبيرو وتايلند وجزر سليمان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا ودومينيكا والرأس الأخضر ورواندا وسانت فنسنت وجزر غرنادين وسانت كيتس ونيفس والسلفادور والسودان وغرينادا وغواتيمالا وغينيا وغينيا - بيساو وفييت نام وكمبوديا وكولومبيا وليبيريا وليسوتو والمكسيك ونيجيريا ونيكاراغوا وهاتي وهند والأرض الفلسطينية المحتلة.

أنشطة الدعوة هذه في إكوادور. وقدمت الهيئة الدعم أيضا إلى مختلف النهج، من حساب تكاليف خطة عمل ألبانيا بشأن العنف العائلي إلى إدماج استجابات مكافحة العنف في الخطط الوزارية في بوروندي.

٣٧ - وقد تحقق تقدم في مجال الإنفاذ، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات قطاعية من قبيل الاستراتيجية الوطنية للعدالة في ألبانيا، وإنشاء آليات متخصصة، من قبيل الوحدات المعنية بالعنف العائلي والجرائم الجنسية في جزر سليمان، التي انطوت على تمركز منسقين معينين بالعنف في كل مقاطعة حاليا. وفي منطقة البحر الكاريبي، يسرت الهيئة وضع "بروتوكول الشراكة" الذي ينطوي على إنشاء مكاتب لأمناء المظالم ومفوضي الشرطة ومقدمي الخدمات للحد من الإفلات من العقاب على العنف الجنسي. وقد أفضى قانون جديد في الرأس الأخضر تدعمه الهيئة من خلال تنمية قدرات القضاة والمحامين وأفراد الشرطة ونشر القانون على مستوى المجتمعات المحلية، إلى تحسن إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، حيث خُفضت الأزممة اللازمة لإصدار أحكام من المحاكم فيما يتعلق بقضايا العنف الجنساني إلى مدة شهرين مقارنة بمدة تتراوح بين أربع وخمس سنوات سابقا؛ وأحيل عدد أكبر من القضايا إلى القضاء؛ وتمكن أكثر من ٢٠٠٠ امرأة من الحصول على الخدمات (الطبية، والشرطية، والقانونية، والاستشارية). بموجب الأحكام المتعلقة بتوسيع الدعم.

٣٨ - وساهمت الهيئة في تحسين الخدمات التي تقدم للنساء اللاتي تعرضن للعنف الجنساني وتوسيع نطاقها، بما في ذلك تقديم المساعدة في كينيا إلى مستشفى كينيا الوطنية لتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف وفي جنوب أفريقيا من أجل إنشاء المجلس الوطني المعني بالعنف الجنساني، وإنشاء ودعم شبكات المنازل الآمنة ومراكز الأزمات والمراكز الجامعة للخدمات في بلدان من بينها إثيوبيا وجنوب أفريقيا.

الإطار ٢

اتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة

قام منبر التعبئة الاجتماعية لحملة الأمين العام "اتحدوا" المسمى "قولوا لا - اتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" بتسجيل أكثر من مليوني مبادرة، وإشراك أكثر من ٧٠٠ شريك من المجتمع المدني وإنشاء شراكات استراتيجية، من قبيل الشراكة مع الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة، بهدف وضع منهج تعليمي غير رسمي عن إنهاء العنف ضد الفتيات. وسيكون المنهج التعليمي قد نشر في ٢٠ بلدا على الأقل بحلول عام ٢٠١٣.

٣٩ - وجرى تعزيز نوعية البيانات. فعلى سبيل المثال، قدمت الهيئة الدعم في غواتيمالا لإنشاء نظام وطني متاح للجمهور يضع خرائط لجميع الخدمات المتاحة من منظمات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، مدمجة في نظام المعلومات الجغرافية الوطني، ويقدم المشورة من خلال الإنترنت مع التركيز على الفتيات المراهقات والشابات المعرضات للخطر.

٤٠ - وتناولت الهيئة دور الرجل، مواصلة تعاونها مع التحالف العالمي لإشراك الرجال (MenEngage) بوصفها عضوا في لجنته التوجيهية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحملة العالمية للآباء "الرجال يهتمون". وفي جنوب أفريقيا، روجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار حملة "اتحدوا" للعبة "ترفيهية تثقيفية" أطلقت في المدارس لتحسين فهم العنف الجنساني في صفوف الشباب والشباب.

الإطار ٣

مركز المعارف الإلكتروني

واصل مركز المعارف الإلكتروني لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم أحدث الإرشادات ودراسات الحالات الفردية والتدريب وغير ذلك من الأدوات بـ ٦٠ لغة. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كان الموقع يضم ٢٧٠.٠٠٠ مستخدم من ٢٢١ بلدا وإقليما. وأظهر استقصاء للمستخدمين أن مركز المعارف يدعم العمل المتعلق بالإصلاحات في مجالي السياسة العامة والشؤون القانونية (غينيا الاستوائية وكوت ديفوار)، وحساب تكاليف الخطط الوطنية (سيشيل)، وتثقيف الطلاب في مجال موقف الرجل من المساواة بين الجنسين (كينيا)، وتدريب مقدمي الخدمات (كردستان، العراق) والقضاة (أوروبا) والشرطة (بابوا غينيا الجديدة)، ووضع برامج عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في أماكن العمل (جنوب أفريقيا)، ودعم الناجين من جرائم الرشد بالأحماس (أوغندا وكمبوديا ونيبال)، ووضع البرامج الإذاعية (كولومبيا).

٤١ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل في مبادرة "المدن الآمنة" بالاشتراك مع مكاتب المحافظين والمنظمات النسائية والشعبية. وقد أثريت الشراكة القائمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج المستوطنات البشرية بشراكة ثلاثية جديدة تشمل أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وقد وضعت لهذه الشراكة خطط للتعاون في عدة بلدان. ورسمت سياسات عامة جديدة، بما في ذلك تدابير في كوسكو، بيرو، لتحسين سلامة المرأة في

الأماكن المدنية، وقانون للشرطة في كيرالا، الهند، يعاقب على ارتكاب الجرائم الجنسية في الأماكن العامة، وأمر مدبني جديد وحملة عامة في كيتو، إكوادور لإنهاء التحرش الجنسي، ودمج نهج "المدن الآمنة" في خطط الحكومة الجديدة في مجال الحماية الاجتماعية في نيودلهي، الهند، واعتماد عمليات مراجعة لسلامة المرأة في وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية في مصر فيما يتعلق بعمليات التخطيط. ووضعت الهيئة أيضا استراتيجية لتقييم الآثار ومناهج تدريبية لدعم التوسع.

الإطار ٤

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة

يقوم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة الذي تديره هيئة الأمم المتحدة للمرأة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة بالجمع بين القدرات المختلفة للوكالات الدولية من أجل التصدي على نحو منسق ومتناسك للعنف الجنساني. وفي عام ٢٠١١، واصل الصندوق الاستئماني تمويل أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعما للبرامج المشتركة المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. ففي نيبال، على سبيل المثال، قدم الصندوق الاستئماني دعما إلى برنامج مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل بناء قدرات الحكومات على المستوى المحلي ومقدمي الخدمات على تنفيذ تقديم الخدمات إلى الناجيات، بما في ذلك دورة تدريبية لمدة أربعة أشهر في مجال تقديم المشورة النفسية - الاجتماعية للناشطين الاجتماعيين على مستوى المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تحسن كبير في نوعية الرعاية المقدمة إلى الناجيات من العنف. وقدم الصندوق الاستئماني أيضا منحة لدعم الجهود التي تبذلها الوكالات في أوروغواي (منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) من أجل تحسين تنسيق جهود الحكومة والمجتمع المدني لإنهاء العنف وجمع الأدلة بغرض تعزيز المساءلة والفعالية.

٤٢ - ولا يزال هناك العديد من التحديات، بما في ذلك مكافحة التمييز الجنساني الراسخ، وترجمة التعهدات التي تنص عليها السياسة العامة إلى تغيير ذي مغزى في حياة المرأة، وتأمين الموارد الكافية لتنفيذ البرامج، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وتعزيز إنفاذ القانون وإنهاء إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. ولا تزال الوقاية الأولية متخلفة وغير مموله تمويلًا كافيًا بشكل عام.

قانون الانتخابات للبلد الذي يجري وضعه. وقدم المستشار أيضا الدعم إلى عملية التخطيط المتكامل للأمم المتحدة، مدرجا المساواة بين الجنسين في البعثة الجديدة. ومن خلال نداء الخبراء، قامت الهيئة بدعم لجنتي التحقيق اللتين شكلتهما الأمم المتحدة في ليبيا وكوت ديفوار للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة في هذين البلدين.

٤٥ - ومن خلال العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام، وبالنيابة عن مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وضعت الهيئة مواد تدريبية سابقة للنشر تستند إلى شتى السيناريوهات لصالح أفراد حفظ السلام العسكريين لمنع العنف الجنسي والتصدي له. وحظي ذلك بدعم مجلس الأمن في قراره ١٩٦٠ (٢٠١٠) والأمين العام في تقريره السنوي عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (A/66/657-S/2012/33). وقد جُرب التدريب في الأرجنتين والبرازيل وبنغلاديش، وأدمج في التدريب الذي ترعاه حكومتا إسبانيا وهولندا. وأدت هذه الشراكة أيضا إلى وضع أول نظام لتقييم مخاطر وعلامات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المعنية بالحماية.

٤٦ - وعلى نطاق المنظومة، نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التوصل إلى اتفاق على تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من جميع صناديق بناء السلام التي تديرها الأمم المتحدة للبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وساهمت الهيئة أيضا في وضع خطط عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بوروندي وجورجيا ونيبال. وعلى الصعيد العالمي، ساهمت الهيئة في زيادة وعي أفراد القوات العسكرية والشرطة من خلال دورة للتعليم الإلكتروني بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا. وفي عام ٢٠١١، سجل ١٥٢٦ رجلا و ١٩٩ امرأة في نسخة أمريكا اللاتينية من الدورة، وسجل ١٠٧٨ رجلا و ١٤٤ امرأة في النسخة الأفريقية. وكان معظم المتقدمين من العسكريين وأفراد الشرطة الوطنيين الذين قدمت لهم الدورة مجانا.

٤٧ - وتلقت أيضا أنشطة الدعوة الدعم من خلال تعزيز ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما يسر تقديم مساندة أقوى لآراء المرأة وتصوراتها، على النحو الذي عكسته ستة مؤتمرات دولية للجهات المانحة ولأشكال المشاركة الأخرى عقدت في عام ٢٠١١ (أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان (دارفور) والصومال وكوت ديفوار).

٤٨ - وحافظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا على دعمها القوي للمرأة في المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، قدمت الدعم إلى مشاورات "الأيام المفتوحة" في ١٥ بلدا^(٩)، وهي

(٩) أفغانستان وبوروندي والبوسنة والهرسك وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون وصربيا وغانا والفلبين وكينيا ولبنان وليبيريا ونيبال وهايتي.

مناسبات تعطي المرأة فرصة الوصول المباشر إلى كبار قادة الأمم المتحدة. وأسفرت المشاورات عن قيام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بمنح ولاية مباشرة لجميع بعثات حفظ السلام بتنظيم "أيام مفتوحة" وتقديم تقرير سنوي عن التوصيات المقدمة من النساء. وأدت أيضا الشراكات وأنشطة الدعوة الناجحة إلى قيام صندوق بناء السلام بإطلاق مبادرة بقيمة ٥ ملايين دولار بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام لدعم آراء النساء فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن. وفي طاجيكستان، قدمت الهيئة الدعم إلى أفرقة الرصد النسائية التي جمعت بين القيادات النسائية في المجتمعات المحلية الريفية لتحديد الثغرات في الحكم المحلي وخدمات الحماية الاجتماعية. وقد قام أحد هذه الأفرقة بزيارة أكثر من ٥٠٠ أسرة معيشية ضعيفة ونجح في الضغط على الحكومة لتغيير الطريقة التي كانت تمنح استحقاقات العجز والحماية الاجتماعية بموجبها. وفي ليبيريا، قامت الهيئة ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بتقديم الدعم إلى "أكواخ السلام" المجتمعية النسائية، حيث تقوم متطوعات بإرشاد الناجيات إلى الخدمات الضرورية. وفي تيمور - ليشتي، قامت الهيئة بدعم المنظمات المحلية غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة في وضع مسار إحالة للناجيات من العنف الجنسي والجنساني.

٤٩ - وقد تمثل أحد مجالات التركيز الخاص في عام ٢٠١١ في دعم مشاركة المرأة في انتخابات ما بعد النزاع (في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكوت ديفوار وليبيريا وهايتي) كناخبات ومرشحات ومسؤولات في مراكز الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، قامت ثلاثة بلدان فيها بعثات متكاملة للأمم المتحدة باعتماد نظام تخصيص جنساني في انتخابات بعد تدخل من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (تيمور - ليشتي وجنوب السودان وهايتي).

٥٠ - غير أن التردد المستمر لصانعي القرار الوطني والدولي في ضمان وجود مكان للنساء في مفاوضات السلام أكد مجددا في عام ٢٠١١. ولا يزال تمثيل المرأة ضمن الأطراف المتفاوضة أو الوفود الوطنية غير منتظم ومعتمدا على الدعم الخارجي الذي كثيرا ما تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وليس ثمة حتى الآن نظم لمنح المجموعات النسائية الفرصة للتشاور مع الممثلين الوطنيين أو تقديم التوصيات أو إرسال ممثلين إلى المنتديات الهامة لصنع القرارات. وستركز الهيئة اهتمامها على سبل إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في السلام والأمن.

تعزيز استجابة الخطط والميزانيات لقضايا المساواة بين الجنسين

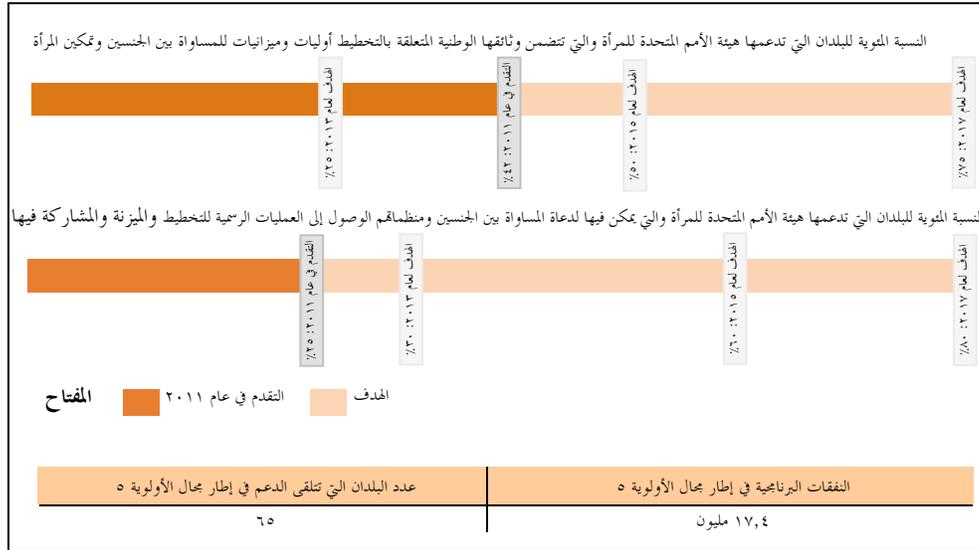
٥١ - في عام ٢٠١١، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدراج أهداف ومؤشرات أداء مراعية للمنظور الجنساني وخاصة بقطاعات محددة في الخطط والميزانيات لتيسير قياس التقدم المحرز وضمان المساءلة في التنفيذ، من خلال ربطها بتنفيذ الأطر المعيارية (انظر الشكل السابع). فعلى سبيل المثال، أدت التزامات الدول بالأخذ بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني،

وهو من مجالات تركيز الهيئة، إلى زيادة الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١ في ستة بلدان^(١٠). وفي إكوادور وحدها، خصصت الوكالات الحكومية ما مجموعه ١,٣ بليون دولار لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما يمثل ٤,٥ في المائة من مجموع الميزانية الوطنية للسياسات والخطط في مجالات العنف ضد المرأة وضمان تكافؤ فرص العمل والموارد المالية والحقوق الجنسية والإنجابية.

٥٢ - وبعد تلقي المساعدة التقنية من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أدرجت إثيوبيا مؤشرات وأهداف جنسانية في خطتها الوطنية بينما أدرج كل من ألبانيا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة مؤشرات مراعية للمنظور الجنساني في أطر رصد أداء المؤسسات الحكومية.

الشكل السابع

التخطيط والميزانية على الصعيد الوطني: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف



٥٣ - أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع وزارة المالية في عدد من البلدان لكفالة أن تقتضي المبادئ التوجيهية للميزانيات الموجهة سنويا إلى الوزارات القطاعية مراعاة المنظور الجنساني. ففي مالي مثلا، أصدرت وزارة المالية أول تعميم لها عن الميزانية الجنسانية في عام ٢٠١١ بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي أوغندا، بناء على طلب من وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تولت الهيئة تيسير استخدام خبير عمل بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي لدعم عمليات تحليل ووضع

(١٠) إكوادور وبوليفيا (دولة المتعددة القوميات) وزمبابوي ومالي والمغرب ونيبال.

وتنفيذ خطط وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني. وتمثل إحدى نتائج هذه العملية في تعميم بشأن طلب الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، يتفق تماما مع السياسة الجنسانية لأوغندا.

الإطار ٥

العمل في مجال السياسة العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي

في عام ٢٠١١، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية للدعوة من أجل مراعاة أولوياتهن في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية في إندونيسيا وجامايكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال وفيجي وفيت نام وكمبوديا والهند. ففي جامايكا مثلا، أدت هذه التعبئة إلى صدور إعلان حكومي يكفل الحماية والانتصاف القانوني بالنسبة للتمييز المرتبط بالفيروس.

وعلى الصعيد العالمي، عقدت الهيئة اجتماعا للشركاء الرئيسيين (برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز وشراكة MEASURE للتقييم (الرصد والتقييم لتقدير النتائج واستخدامها) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والجماعة الدولية للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، (وشركاء آخرين من المجتمع المدني) للاتفاق على مؤشر لانتشار عنف العشير الموجه ضد المرأة، كنتيجة وكدالة على عدم المساواة بين الجنسين على حد سواء. وفي إطار هذه العملية، عينت مجموعة الشركاء الهيئة للمشاركة في استعراض للمؤشرات الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بهدف تحديد المجالات التي تتطلب التحسين. وتمخضت تلك الجهود عن اعتماد هذا المؤشر بنجاح.

٥٤ - وبالمثل، دعمت الهيئة في عدد من البلدان إدراج برامج وأهداف لتنفيذ أولويات المساواة بين الجنسين في الخطط والميزانيات القطاعية لعام ٢٠١٢. وفي غانا والسودان وفيت نام، أدرجت مسألة المساواة بين الجنسين بنجاح في الخطط الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة/الإيدز. وقامت الهيئة بأنشطة دعوة وتقديم المساعدة التقنية من أجل زيادة الموارد لمعالجة أولويات المرأة، بما في ذلك على الصعيد المحلي. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دعمت الهيئة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية على وضع وتنفيذ

وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني، تساهم في تحقيق تغييرات مثل زيادة ميزانية إدارة تكافؤ الفرص في كوتشابامبا بمقدار أربع مرات. وفي موزامبيق وجمهورية تنزانيا وسيراليون، تمكنت المقاطعات المحلية من تخصيص قدر أكبر من موارد صناديق التنمية المحلية للمشاريع التي ترمي إلى معالجة أولويات المرأة عن طريق برنامج التنمية المحلية المراعية للمساواة بين الجنسين المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٥٥ - واستخدمت الآليات الوطنية لرصد الأداء التي تدعمها الهيئة لتعقب النتائج والاستثمارات الجنسانية في تقرير الميزانية الجنسانية الذي يعده المغرب ونظام الدلالة الجنسانية في الميزانية المعتمد في نيبال ونظام تتبع الميزانية جنسانيا المعتمد في إكوادور. وفي مصر، أصدرت وزارة المالية تحليلا مرعيا للمنظور الجنساني للإئفاق المحلي المتعلق بالخدمات العامة على الصعيد المحلي. وصدر التقرير الأول عن نفقات الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ في عام ٢٠١١، عقب اضطلاع الهيئة بأنشطة الدعوة وبناء القدرات لفائدة موظفي الوزارة. وفي زمبابوي، استخدمت لجنة البرلمان المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية والشباب والتنمية المجتمعية نتائج التحليل الجنساني للميزانية الوطنية لعام ٢٠١١ الذي أجراه مركز وشبكة زمبابوي للموارد النسائية، بدعم من صندوق المساواة بين الجنسين، لإبراز الفجوات الجنسانية في اعتمادات الميزانية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية الأساسية بالنسبة لوزير المالية.

٥٦ - وتحققت النتائج بواسطة شراكات موسعة. وفي عام ٢٠١١، استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها من تعاونها الوثيق مع الشركاء، بما في ذلك المفوضية الأوروبية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والصندوق العالمي، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، والجماعة الدولية للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

دعم القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

٥٧ - تركز ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة الاستفادة من التآزر بين الجهود المعيارية والتشغيلية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي عام ٢٠١١، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأساس لنهجها من خلال استراتيجية من أربعة أجزاء. أولا، استخدمت منظمات حكومية دولية معنية بالمساواة بين الجنسين لإعادة تأكيد وتعزيز القواعد والمعايير السارية، وإبراز الثغرات في التنفيذ ووضع توصيات للسياسة العامة في إطار لجنة

وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلاً. ثانياً، عملت الهيئة على تعزيز المنظورات الجنسانية في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من عمليات وضع البرامج، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ثالثاً، حثت الهيئة باستمرار على معالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمسألة شاملة وقائمة بحد ذاتها في آن واحد لها أهمية جوهرية بالنسبة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. رابعاً، استندت بشكل متزايد على الأدلة والتجارب القطرية تلك المستمدة من الشراكات مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ومن خلال مهامها في مجال تعزيز المعرفة والدعوة، التي تشمل جهود تنمية القدرات بالتعاون مع الحكومات والأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني.

٥٨ - وقدمت الهيئة الدعم، بوصفها أمانة لجنة وضع المرأة، الدورة الخامسة والخمسين للجنة المعنية بتعزيز دور النساء والفتيات والفوائد التي تعود إليهن في مجال العلوم والتكنولوجيا والانتقال إلى العمل، بطرق منها إعداد تقارير موضوعية وتنظيم مناسبات موازية لتبادل الخبرات الوطنية والتعامل بشكل وثيق مع المجتمع المدني.

٥٩ - وقدمت الهيئة الدعم إلى الحكومات ودخلت في شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإعطاء فكرة عن المساواة بين الجنسين في مندييات ومؤتمرات حكومية دولية أخرى في عام ٢٠١١. ويتضمن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ إشارات قوية إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشددت الهيئة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً على التمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره عنصراً أساسياً لتعزيز استقلال المرأة وتحكمها في حياتها. ويتضمن إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً عدة إشارات إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي المؤتمر المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان، قدمت الهيئة الدعم إلى الحكومات في وضع خطة عمل بوسان المشترك بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، التي تزيد بلورة الالتزامات القوية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٦٠ - وتمثلت إحدى النقاط البارزة في شراكة الهيئة مع الحكومات في المناسبة الجانبية التي نظمت أثناء الجمعية العامة حيث أصدرت رئيسات الحكومات بياناً مشتركاً بشأن المشاركة السياسية للمرأة. الأمر الذي شجع على اعتماد قرار الجمعية العامة التاريخي ١٣٠/٦٦ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية.

٦١ - وتواصلت الجهود الرامية إلى وضع نظام قوي يكفل تعزيز مراعاة نواتج القواعد والمعايير المعتمدة في المنتديات الحكومية الدولية في العمل المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري. وسيشكل ذلك أولوية للمضي قدماً.

زيادة فعالية وكفاءة التنسيق والشركات الاستراتيجية في منظومة الأمم المتحدة

٦٢ - ركزت الهيئة في عام ٢٠١١ على تعزيز التنسيق وبناء الشراكات الاستراتيجية على صعيد منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وكفاءة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الاستفادة من الدور القيادي لولايتها. وعملت الهيئة من خلال المنتديات المشتركة بين الوكالات على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الإطار ٦

خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

كان وضع خطة العمل على نطاق المنظومة كإطار للمساءلة في المؤسسة يشكل خطوة مهمة في تنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتمثلة في تعزيز المساواة في منظومة الأمم المتحدة برمتها. وبناء على طلب من رئيس المجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للإسراع بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز المساواة على نطاق المنظومة، عقدت الهيئة اجتماعاً لشركاء الأمم المتحدة من أجل وضع إطار لستة مجالات للمساءلة هي: التنمية القائمة على النتائج والموارد البشرية والمالية؛ وتنمية القدرات؛ والرقابة؛ والتقييم والرصد والإبلاغ؛ وتوليد المعارف وإدارتها. وأنشئ بذلك أول إطار مشترك لمنظومة الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنظومة برمتها.

٦٣ - ويستند نهج الهيئة إلى مساهمات شركاء الأمم المتحدة. وفي مجال السلام والأمن، عملت الهيئة مع مكتب دعم بناء السلام على وضع إطار استراتيجي وخطة عمل لبناء السلام المراعي للمنظور الجنساني. ولإنهاء العنف ضد المرأة، شاركت الهيئة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في قيادة برنامج مشترك في عشرة بلدان؛ وتولت إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة؛ وقامت بتنسيق الحملة التي أطلقها الأمين العام تحت شعار "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أُقيمت شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإعداد دراسات حالات إفرادية وتوصيات سياساتية لتمكين المرأة في المناطق الريفية، بينما ساعدت الهيئة، في إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة

بالمساواة بين الجنسين على إنتاج معلومات عن المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية وإعداد بيان مشترك لمنظومة الأمم المتحدة من أجل الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة.

٦٤ - ولتعزيز المساواة في منظومة الأمم المتحدة برمتها، عقدت الهيئة اجتماعا للشركاء من أجل وضع خطة عمل على نطاق المنظومة تتيح إطارا للمساءلة للإسراع بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلى الصعيد القطري، دعمت الهيئة وشجعت استخدام مؤشرات الأداء وسجلات قياس الإنجاز الجنساني، وعمليات المراجعة الجنسانية.

٦٥ - ووقعت ٣٠ مذكرة تفاهم جديدة بين الهيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر، أرسلت إلى الممثلين رسالة وقعتها المديران التنفيذيان لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعيد التأكيد على التزام المنظمين بالبرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار ولاية ومواطن قوة كل منهما.

٦٦ - واضطلعت الهيئة بدور قيادي في تنسيق عمل الأمم المتحدة في جميع البلدان التي تتمتع فيها بوجود قوي حيث أنها تولت مثلا رئاسة الأفرقة المواضيعية المعنية بالشؤون الجنسانية في ٤٥ بلدا أو شاركت في رئاستها وساهمت في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٢٠ بلدا. وعملت الهيئة بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين وحظيت بدعم قوي وثنين منهم، علما بأنها شاركت في ١٠٦ برامج مشتركة. فعلى سبيل المثال، شاركت الهيئة في البرمجة المشتركة بشأن الأطر القانونية والسياسات العامة وتقديم الخدمات للتصدي للعنف الجنساني في إثيوبيا والبرازيل ورواندا وفييت نام وكولومبيا وليبيريا والمغرب وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

الإطار ٧

توحيد الأداء

عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشاط في جميع البلدان الثمانية الرائدة لمبادرة توحيد الأداء، وبشكل متزايد في البلدان التي تنفذ المبادرة "بقدراتها الذاتية". وأبرزت التجارب الأولية تحسينا ملحوظا في التركيز على المساواة بين الجنسين في البلدان الرائدة، فضلا عن زيادة إشراك الوكالات وفريق الأمم المتحدة القطري ككل. وقامت البلدان الرائدة بتنفيذ مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المراجعة الجنسانية و/أو اتخذت مبادرات نحو اعتماد شكل من أشكال الدلالة الجنسانية لتقييم الأداء والاستثمار.

ففي جمهورية تنزانيا المتحدة مثلا، حددت خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ المساواة بين الجنسين كمبدأ من مبادئ البرمجة يجب رصد كل عمل ونشاط قياسا عليه. ويتوقف عشرون في المائة من مخصصات "صندوق توحيد الأداء" على تحقيق اعتبارات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الشاملة لعدة قطاعات، وشمل استعراض ضمان الجودة مؤشرات المساواة بين الجنسين. وفي فييت نام، تضمنت خطة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ مبلغ ٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة للبرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (عشر في المائة من الميزانية)، تم تعقبه من خلال شكل من أشكال الدلالة الجنسانية، وقد مثل ذلك الضعف مقارنة بالخطة السابقة.

٦٧ - أما في البلدان التي لم تقم فيها الهيئة بعد بتنمية القدرات المتصلة بالآليات والنهج المشتركة بين الوكالات، فقد قدمت الدعم إلى الوكالات الأخرى وأقامت شراكات معها حيث إنهما اضطلعت بدور القيادة في مبادرات المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٢، ستواصل الهيئة تعزيز قدرتها على تنفيذ هذا الجانب من ولايتها والخطة الاستراتيجية.

إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة قوية للإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ وإدارة المعارف والتقييم

٦٨ - عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمليات الرصد والإبلاغ وإدارة المعارف والتقييم القائمة على النتائج في عام ٢٠١١. فقد جرى تنقيح نواتج ومؤشرات إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية للخطة الاستراتيجية، بما في ذلك وضع خطوط الأساس غير المحددة. وإضافة إلى ذلك، رُبطت النتائج بالميزانيات والنفقات بما يمكن من الميزنة القائمة على النتائج

والإبلاغ عن النفقات. وأنشأت الهيئة نظاما إلكترونيا للتبوع يتيح للمكاتب الإبلاغ عن المساهمات في المجالات ذات الأولوية الوطنية.

٦٩ - وأعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لأطر التخطيط على المستوى القطري. فقد وضعت ٥٦ مذكرة وخطة عمل استراتيجية قطرية لأوجه وجود الهيئة على الصعيد القطري تناولت وصفا لمساهماتها في الأولويات الوطنية عن طريق استجابة منسقة من المكاتب القطرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وشمل ذلك إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية والميزانية الخاصة بكل منها. وأدرجت النتائج والمؤشرات في نظام لتبوع النتائج. وخضعت المذكرات وخطط العمل الاستراتيجية لاستعراض الأقران على الصعيد دون الإقليمي وصعيد المقر بهدف ضمان النوعية. وأكد استعراض آخر وجود موافقة وثيقة مع الخطة الاستراتيجية.

٧٠ - واستثمرت الهيئة جهودها في استحداث منبر للمعارف ليكون بمثابة مستودع معرفي وأداة تربط الهيئة داخليا وبشركائها لأغراض إدارة البرامج وتبادل المعارف.

٧١ - وأنشأت الهيئة مكتبا للتقييم المستقل يقدم تقاريره إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة. وقد أنجز المكتب تقييما لمدى قابلية تقييم الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة السابق وشرع في ثلاثة تقييمات على المستوى المؤسسي (تقييم للبرامج المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتقييمين مواضيعيين بشأن إنهاء العنف ضد المرأة، والسلام والأمن). وأنجز المكتب خمسة عشر تقييما لامركزيا صنّف أحد عشر منها على أنه جيد أو أعلى. وفيما يتعلق بالتقييمات التي أُنجزت في عام ٢٠١١، قُدمت ١٠ ردود إدارية عليها إلى مركز موارد التقييم. وستنشأ الهيئة نظاما للتبوع من أجل كفالة إعداد ردود الإدارة وتبوع تنفيذها على نحو أفضل. وسيرد ذلك في استراتيجية التقييم الجديدة في عام ٢٠١٢.

٧٢ - وشجعت الهيئة على الأخذ بالتقييم المراعي للاعتبارات الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بسبل منها تولي رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي إطار شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، أُنجزت الهيئة دليلا عن إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في التقييم ودعمت التقييمات على الصعيد القطري والتقييم المستقل لمبادرة "توحيد الأداء".

تعزيز الفعالية التنظيمية

٧٣ - كان عام ٢٠١١ عاما حاسم الأهمية للأساس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فقد قامت الهيئات الحكومية الدولية بإعداد وإقرار الميزانية المؤسسية والميزانية العادية لفترة

السنين، في أعقاب اعتماد الميزانية العادية والميزانية المؤسسية الانتقالية لعام ٢٠١١ في بداية العام. وعكست الميزانيتان الاتجاه الميداني للهيئة إلى جانب ولايتها المعيارية والحكومية الدولية.

٧٤ - ومن أجل تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الشراء وغيرها من الخدمات التشغيلية، من قبيل الموارد البشرية، والخزانة، وتوفير الدعم الإداري للميدان، استفادت الهيئة من الخدمات المتقاسمة واتفاقيات مستوى الخدمات مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وتبادلت الخبرات والممارسات الجيدة والابتكارات. وعلى سبيل المثال، استعانت الهيئة بالاتفاقيات الطويلة الأجل المشتركة بين الوكالات فيما يتصل بالخدمات والبضائع المتكررة. واضطلع بمعظم عمليات الشراء المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار هذه الاتفاقيات، التي وضعتها كيانات الأمم المتحدة الأخرى لكفالة الحصول على أسعار تنافسية.

٧٥ - وقد شرعت الهيئة في تنقيح برنامجها وسياسياتها وإجراءاتها التشغيلية، بما في ذلك تبسيط عمليات إقرار البرامج وإعداد التقارير وتفويض السلطة المالية والبرنامجية. وجرت مواءمة أساليب العمل بصورة أوثق مع الإجراءات التشغيلية المنسقة والمبسطة للأمم المتحدة وتم التقليل من طابع التجزؤ الذي يتسم به نقل الموارد المالية إلى شركاء التنفيذ.

٧٦ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بدأت الهيئة تنفيذ معايير محاسبية جديدة بنجاح تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد استعراض السياسات والإجراءات وجمع المعلومات المحاسبية الأساسية وتقييم القدرة التنظيمية. وأتاح ذلك فرصة لتحديث وتحسين الإجراءات التشغيلية ولتدريب الموظفين.

٧٧ - وتظل الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية إحدى الأولويات الماثلة. وأن نجاح عملية دمج الكيانات السابقة وفر، الأساس اللازم لقوة عاملة متماسكة. واستنادا لما جاء في المقترح الشامل للأمين العام بشأن الهيئة الجامعة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/64/588)، أُجري تحليل وظيفي للهيئة ليكون دليلا تسترشد به الهيكل التنظيمية على صعيد المقر، تمهيدا لإجراء عملية مواءمة. ومن بين وظائف المقر التي خضعت للاستعراض والبالغ عددها ١٥٩ وظيفة، جرت مواءمة ١٥٠ وظيفة أو تحديد ما يضاهاها. وفي عام ٢٠١١، انتهت عمليات استقدام ١١٤ موظفا وبدأ تنفيذ ٥٧ عملية أخرى. وبلغ متوسط ما يستغرقه الانتهاء من عملية الاستقدام ١٥ أسبوعا. وتمثل النساء ٨٠ في المائة من الموظفين.

تعبئة الموارد الكافية وتسخيرها

٧٨ - تحققت في عام ٢٠١١ زيادة في العائدات من جراء تعبئة الموارد. فقد أسهمت الاستراتيجية ودراسة الجدوى الجديديتين لتعبئة الموارد في حشد المزيد من الدعم للموارد الأساسية، إذ أن عدد أكبر من المانحين رفع حجم الدعم الأساسي إلى ١٠ ملايين دولار أو أكثر، وفي زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك مبلغ تجاوز مليون دولار مقدم من الإمارات العربية المتحدة والهند ومن اللجان الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الحكومات المانحة من ١٠٧ حكومات إلى ١١٦ حكومة خلال ذلك العام.

٧٩ - وعززت الهيئة تعبئة الموارد من المؤسسات، حيث تلقت منح بلغت قيمتها ١ ٢٣٣ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١١، وعمدت إلى تنمية قدرات لجائها الوطنية الثماني عشرة، بما أدى إلى زيادة أنشطتها. فعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة الأسترالية ٣٥٠ مناسبة حول اليوم الدولي للمرأة، بينما نظمت لجنة الولايات المتحدة مناسبات "مسيرات من أجل إنهاء العنف ضد المرأة". ووسّعت لجنة أيسلندا حملتها المسماة "المتأخيات" الرامية إلى التوعية بالمساواة بين الجنسين وبعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بينما بدأت اللجنة الفنلندية برنامجاً مماثلاً. وإجمالاً، أسهمت اللجان الوطنية بمبلغ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١١، داعيةً في الوقت ذاته إلى زيادة المساهمات الحكومية.

٨٠ - إلا أن أهداف تعبئة الموارد لعام ٢٠١١ لم تتحقق تماماً. وخفضت أهداف عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من مبلغ ٥٠٠ مليون دولار الوارد في المقترح الشامل للأمين العام، لكن تحقيق الهدف المحفّض البالغ ٧٠٠ مليون دولار لفترة السنتين لا يزال يتطلب زيادة كبيرة في الدعم المقدم من المانحين.

٨١ - وقد تلقى شركاء التمويل تقارير سرديّة ومالية ذات نوعية. وسيجري توسيع نطاق برنامج إقليمي تجربي عن تقديم التقارير إلى المانحين ليشمل مناطق أخرى في عام ٢٠١٠، إلى جانب المنابر الإلكترونية والمواد التوجيهية وغير ذلك من أنواع دعم عملية الإبلاغ.

رابعاً - الإيرادات والنفقات

٨٢ - ارتفعت الموارد الأساسية بنسبة ٦٠ في المائة من ٧٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١١، مما يعكس التزام المانحين بأعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها، رغم الصعوبات المالية العالمية. أما فيما يتعلق بالأموال غير الأساسية، فقد تلقت الهيئة ١٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦ ملايين دولار (٦ في المائة) عن عام ٢٠١٠ (انظر الجدولين ١ و ٢).

الجدول ١

إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حسب نوع الموارد ومصدرها، ٢٠١١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مقارنة بالميزانية		الميزانية المعتمدة	الموارد الفعلية	مصدر الإيرادات
النسبة المتوية	المبلغ			
الموارد العادية (غير مخصصة)				
		٢٢٤,٥	١٢٤,١	الحكومات
(٤٥,٠)	(١٠٠,٤)			
-	-	٠,١	٠,١	وكالات الأمم المتحدة
-	-	٠,٢	٠,٢	اللجان الوطنية
-	-	٠,٢	٠,٢	مانحون آخرون من القطاع الخاص
(٤٥,٠)	(١٠٠,٤)	٢٢٥,٠	١٢٤,٦	المجموع الفرعي
موارد أخرى (مخصصة)				
		٢٣٦,٤	٨٥,٠	الحكومات
(٦٤,٠)	(١٥١,٤)			
-	-	١٥,٩	١٥,٩	وكالات الأمم المتحدة
-	-	٠,٧	٠,٧	اللجان الوطنية
-	-	١,٠	١,٠	مانحون آخرون من القطاع الخاص
(٦٠,٠)	(١٥١,٤)	٢٥٤,٠	١٠٢,٦	المجموع الفرعي
(٥٣,٠)	(٢٥١,٨)	٤٧٩,٠	٢٢٧,٢	المجموع

الجدول ٢

النفقات البرنامجية، ٢٠١١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الموارد العادية (غير المخصصة)		موارد أخرى (مخصصة)	
أفريقيا			
	١٢,٣	٨,٥	المكاتب القطرية
	١٠,٠	٧,٥	المكاتب الإقليمية
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
	٨,٨	٢,٤	المكاتب القطرية
	٨,٢	٤,٦	المكاتب الإقليمية

الموارد العادية (غير المخصصة)		موارد أخرى (مخصصة)
الدول العربية		
المكاتب القطرية	١,٣	٥,٣
المكاتب الإقليمية	١,٥	١,٠
آسيا والمحيط الهادئ		
المكاتب القطرية	٢,٦	١٢,٣
المكاتب الإقليمية	٦,٢	٦,٩
أوروبا ورابطة الدول المستقلة		
المكاتب القطرية	٠,٣	٠,٥
المكاتب الإقليمية	٢,٥	٦,٠
البرامج العالمية والأنشطة الأخرى		
المكاتب القطرية	١٥,١	٣٩,٢
المكاتب الإقليمية	٢٢,٣	٣٢,١
المكاتب العالمية	١٦,٢	٢٢,٠
المجموع	٥٣,٦	٩٣,٣

٨٣ - وبلغ مجموع النفقات في عام ٢٠١١ ما قدره ١٩٢,٢ مليون دولار، يشمل النفقات البرنامجية البالغة ١٤٧,٠ مليون دولار^(١١) والنفقات الإدارية البالغة ٤٣,١ مليون دولار (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

مجموع النفقات، ٢٠١١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مقارنة بالخطة			
النفقات الفعلية	الميزانية المعتمدة	المبلغ	النسبة المئوية
١٤٧	٤٣٧	(٢٩٠,٠)	(٦٦,٠)
٤٣,١	٥٣,٤	(١٠,٣)	(١٩,٠)
١٩٠,١	٤٩٠,٤	(٣٠٠,٠)	(٦١,٠)

(١١) تشمل النفقات في إطار بند صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

٨٤ - على نحو ما بينه هذا التقرير، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عامها الأول نتائج هامة بموارد متواضعة. إلا أن مواردها تظل أقل بكثير من مستوى ٥٠٠ مليون دولار سنويا الذي توخاه الأمين العام في مقترحه الشامل. وإذا أُريد للهيئة أن تنفّذ ولايتها على الوجه الأكمل في السنوات المقبلة، فلا بد أن يوفر المانحون الدعم اللازم لبلوغ مستوى الحد الأدنى من التمويل الذي يتماشى والطموحات الواردة في الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة.
